IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (2): 124-140

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Al-Juwaijati Aws Fakhruddin Ayoub & Al-Jubouri Ali Abdul Hussein. Measuring the impact of fiscal policy tools on economic growth (GDP) in the Iraqi economy for the period (1990-2022). ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2025) 15 (2):124-140.**

Measuring the impact of fiscal policy tools on economic growth (GDP) in the Iraqi economy for the period (1990-2022)

Aws Fakhruddin Ayoub Al-Juwaijati [1], Ali Abdul Hussein Al-Jubouri [2]

[1,2] *University of Mosul - College of Administration and Economics, Mosul, Iraq*

Awsgwegatee@yahoo.com [1]
ali.23bap4@student.uomosul.edu.iq [2]

Abstract: The study aims to measure and analyze the impact of fiscal policy instruments, represented by tax revenues, public expenditures, and public debt, on the GDP indicator in the Iraqi economy for the period (1990-2022), using the NARDL model and the Eviews12 program. The study reached several conclusions, including: The time series for all study variables were stable at the first difference I(1). Tax revenues are the fiscal policy instruments that most positively influence GDP, followed by public expenditures and then public debt in both the long and short terms. There is a long-term cointegration relationship between fiscal policy instruments and GDP in Iraq. This indicates a long-term equilibrium relationship between fiscal policy instruments and GDP. Any imbalance in GDP can be corrected by 183%, or approximately half a year. The study recommended working to build a balanced economy that gradually moves away from reliance on oil resources and moves toward diversifying the production base (agriculture, industry, trade, and tourism). When foreign loans are urgently needed, an economic feasibility study must be prepared, financial and administrative corruption must be combated, and waste of public funds must be addressed and avoided. It is essential to restructure public expenditures and adopt policies that prioritize expanding investment spending. Taxes and customs restrictions must be imposed on imported goods that can be produced locally to support local production and provide an incentive to increase and develop production.

Keywords: Tax revenue, public expenditure, public debt, GDP, NARDL model.

قياس أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي (GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

أ.م.د. أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي[١]، م.م علي عبد حسين الجبوري[٢]

[٢،١] *جامعة الموصل –كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق*

المستخلص: يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالي بالمتمثلة بـ(الايرادات الضريبية، والنفقات العامة، والدين العام) على مؤشر (GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، باستخدام نموذج

(NARDL) وبرنامج (Eviews12). وتوصل البحث الى عدة استنتاجات منها: أن السلسلة الزمنية لجميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الأولI (١). فالإيرادات الضريبية أكثر أدوات السياسة المالية المؤثرة إيجابياً على (GDP). وتليها النفقات العامة ومن ثم الدين العام في الأجلين الطويل والقصير. ووجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية و(GDP) في العراق. وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية و(GDP). فعند حدوث اختلال في (GDP)يمكن تصحيحه بنسبة (١٨٣٪) أي (نصف سنة) تقريباً. وأوصت الدراسة بالعمل على بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع القاعدة الإنتاجية (زراعة وصناعة وتجارة وسياحة). وعند الحاجة الماسة للقروض الخارجية لابد من اعداد دراسة جدوى اقتصادية، ومكافحة الفساد المالي والإداري ومعالجة وتجنب الهدر في المال العام. وضرورة العمل على إعادة هيكلة النفقات العامة وتبني سياسات تضع في أولوياتها التوسع في حجم النفقات الاستثمارية. وفرض ضرائب وقيود كمركية على السلع المستوردة والتي يمكن انتاجها محلياً من أجل دعم المنتج المحلي ويكون حافزاً لزيادة الانتاج وتطويره.

الكلمات المفتاحية: الايرادات الضريبية، النفقات العامة، الدين العام، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج (NARDL)

Corresponding Author: E-mail: Awsgwegatee@yahoo.com

● بحث مستل من أطروحة الدكتوراه للطالب علي عبد حسين بعنوان (دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

المقدمة

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، نظراً لدورها الفاعل في النشاط الاقتصادي عبر استخدام أدواتها المختلفة للتأثير بفاعلية على النمو الاقتصادي، ونظراً لتلك الاهمية فان أدارة السياسة المالية تقع من مسؤولية الحكومة الاتحادية فقط، وتعمل الحكومة بعدة وظائف، وهي وظيفة التخصيص والتي تعمل من خلالها الحكومة على توفير السلع والخدمات، التي تختلف منافعها الاجتماعية عن المنافع الشخصية، ووظيفة التوزيع المتمثلة بالتوزيع العادل للدخل والثروة والذي لا يكون الا عن طريق الدولة بعد فشل القطاع الخاص في تحقيق عدالة التوزيع، ووظيفة الاستقرار التي تتعلق باستخدام السياسة المالية(سياسة الموازنة) لغرض تحقيق الاهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي، ومنها زيادة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول
منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بأن الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي خاصةً في فترة التسعينات وأضافه لذلك وجود تقلبات حادة في النشاط الاقتصادي، ويبرز هنا سؤال أساسي: هل تمكنت السلطة المالية في العراق من تحقيق زيادة في (GDP) في الأمدين الطويل والقصير لمدة الدراسة؟

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن أدوات السياسة المالية ذات دلالة احصائية معنوية في تأثيرها على النمو الاقتصادي (GDP).
أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في بيان دور أدوات السياسة المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

ثالثاً: هدف الدراسة:

تسليط الضوء على الدور الذي تمارسه السياسة المالية من أجل توجيه أحد أهم المتغيرات الاقتصادية حتى يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والقيام بقياس وتحليل أثر كل من أدوات السياسة المالي في مؤشر النمو الاقتصادي لبلد العينة (العراق) بالاعتماد على حزمة البرمجيات الإحصائية والقياسية (Eviews12).

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على الجانب النظري، الجانب العملي القياسي التحليلي بالاعتماد على الاساليب الاحصائية لدراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية ومؤشر النمو الاقتصادي (GDP)من خلال تطبيق خطوات القياس الاقتصادي المتمثلة بالتعريف والتوصيف ومن ثم التقدير والاختبار بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ودائرة الموازنة العامة لوزارة المالية وتطبيقها وفق برنامج (Eveiws12).

المبحث الثاني
البعد النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم السياسة المالية: لقد تناولت الادبيات الاقتصادية المختلفة الكثير من المفاهيم للسياسة المالية ونذكر منها الآتي: عرف الاقتصاديون (Makarova et al)عام ٢٠١٦ السياسة المالية بأنها "طرق ونماذج لإدارة أموال الدولة، وأدوات تنفيذ القرارات الإدارية في مراحل مختلفة من عمل النظام الاقتصادي" (Makarova et al,2016,311). وعرفت من قبل (Aljeburi)عام ٢٠٢٣ على أنها سياسة تحقيق الايرادات المالية من مصادرها المختلفة، واتباعها نمط إنفاق تلك الايرادات لتحقيق ما تم رسمه لتلك السياسة، وتستخدم الدولة سياستها المالية لإعادة توزيع الثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص في البلدان التي فيها القطاع العام يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي (Aljeburi,2023,4).

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن السياسة المالية هي الأداة التي تستخدمها الدولة لتؤثر على النشاط الاقتصادي، بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تبغي الوصول اليها، والسياسة المالية ماهي الا مجموعة من القواعد والإجراءات والاساليب التي تتبعها الحكومة لتحقيق الايرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: أهمية السياسة المالية: لقد تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ومن ثم إلى دولة منتجة، لذا فإن الفكر التقليدي كان يدعو إلى تخفيض النفقات العامة إلى الحد الأدنى من أجل تقليص دور الدولة والحد من نشاطها وقصرها على وظائف تقليدية محددة، والاعتماد على قوى ذاتية للقيام بعملها في توجيه الاقتصاد والوصول إلى حالة التوازن ووضع النفقات العامة في حدود معينة لأنها مسرف ومبذر أي غير منتج، وضمان ضغوطها والحد منها بما يحول دون اللجوء إلى التوسع في توفير الموارد المالية(مثل الضرائب) اللازمة لتغطيتها، ولكن مع التنمية الاقتصادية وزيادة تدخل الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح الاقتصادي والسياسي والمشاكل التي واجهتها الدول الرأسمالية، وخاصة أزمة الركود العالمي(١٩٢٩-١٩٣٣) التي استدعت تدخل الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة (Hassan & Sadala ,2022,112-113).

ثالثاً: اهداف السياسة المالية: تسعى السياسة المالية في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق جملةً من الاهداف، لكن تختلف تلك الاهداف من إذ الوقت، فمنها ذات أمد قريب، قد تركز الحكومة في جهودها على الاستقرار الاقتصادي الكلي، على سبيل المثال تحفز الاقتصاد المتعثر، مكافحة التضخم المرتفع، أو المساعدة في الحد من نقاط الضعف الخارجية، اما على الأمد البعيد، قد تركز أهدافها على النمو الاقتصادي المستدام أو الحد من ظاهرة الفقر، من خلال أتخاذ تدابير لتحسين البنية والتعليم وعلى الرغم من أن هذه الاهداف مشتركة على نطاق واسع فيما بين البلدان، فان أهميتها تختلف باختلاف ظروف كل بلد(Hasan & Kadhim ,2022,589).

رابعاً: أدوات السياسة المالية(هيكل الموازنة): لغرض تحقيق أهداف السياسة المالية لابد أن تستخدم أداتين رئيسيتين وهي النفقات العامة والإيرادات العامة، وقد تطورت كل من هاتين الأداتين في سياق التنمية الاقتصادية في اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

١- **النفقات العامة:** يعرف الانفاق العامة على أنه مبلغ نقدي يخرج من ذمة المالية للدولة، بقصد تحقيق منفعة عامة، وتمثل النفقات العامة هي أحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة كوسيلة لتلبية الاحتياجات العامة وتحقيق الاهداف التي تسعى إلى تطبيقها، وحجم هذه النفقات ينعكس على مدى فعالية الحكومة ومدى امكانية تأثيرها على النشاط الاقتصادي إلى حد كبير(Shibeb,2023,376). ومن خلال هذه الأداة يمكنها تقييد وتحفز الطلب الكلي عندما يواجه الاقتصاد الوطني فجوة تضخمية أو انكماشية، مما أكد عليها كينز وتنقسم النفقات إلى نفقات حقيقية(جارية، استثمارية) وأخرى نفقات تحويلية(اقتصادية، اجتماعية)، وتساهم السياسة الإنفاقية بشكل كبير على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار، وكما أن لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ذات الدخول المنخفضة، مما يجعل هذا الانفاق اقتصادياً (Hasan & Kadhim ,2022,590).

٢- **الايرادات العامة:** تتولد الايرادات العامة من مجموعة من الاصول وهناك نوع اخر من الايرادات تحققه الدولة من خلال سلطتها السيادية مثل(الضرائب والرسوم والغرامات) وتستطيع أن تحول هذه الايرادات من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام في سياق ممارسة وظائفها العامة، لذلك يمكن تعريف الايرادات العامة على أنها "مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"، وأصبحت أداة مهمة للسياسة المالية لها تأثير واضح على النشاط الاقتصادي والاجتماعي كما أنها أداة بإمكانها ان تمنع الانشطة غير المرغوبة وتشجع الانشطة المرغوبة(Al-Asadi & Al-Battat,2022,54)، ففي بعض البلدان النامية تشكل الموارد الطبيعية (النفط) مصدراً أساسياً للإيرادات العامة وهي تشكل نسبة عالية من إيرادات الموازنة العامة مقارنة بغيرها(Kammoun & Jabbar,2023,153)، وتمكن الحكومة من خلال الإيرادات من القيام بالمهام الأساسية تجاه مواطنيها واقتصادها، وللدولة وظائف متعددة، وللقيام بهذه الوظائف يتطلب موارد مالية متنوعة لتغطية النفقات التي تنتج عن تلك الوظائف(Abida & Salman,2023,140).

٣- **الموازنة العامة:**تعد الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والمالية، وتحدد كيفية الحصول على الإيرادات العامة واستخدامها بما يضمن تنظيم الإنفاق العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتختلف آليات استخدام الإيرادات العامة لتخفيف العجز باختلاف الإيرادات المتاحة للدولة واختلاف الوضع الاقتصادي وحجم العجز

الذي تعاني منه الدولة، وتشير كل هذه العوامل إلى مدى كفاءة استخدام الدولة لهذه الأداة (Hasan & Kadhim 2022,591)، وتعرف الموازنة العامة بأنها خطة مالية نقدية مستقبلية لمدة سنة واحدة، وتتكون من الايرادات العامة والنفقات العامة للدولة، فتعتبر الميزانية متوازنة إذا كانت إيراداتها تساوي نفقاتها، وإذا تجاوزت نفقاتها لإيراداتها تكون في حالة عجز، والعكس تسمى حالة فائض، تعكس الموازنة صورة عن السياسة المالية للدولة، والتي تهدف إلى (تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومعالجة مشكلة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ولاسيما من خلال إعادة توزيع الدخل) (Salih,2021,8)

فإذا استطاعت الموازنة ان تحقق هذه الأهداف فأنها ستكون أداة للتنمية والعدالة الاجتماعية، أما إذا لم تتمكن من ذلك فهي أداة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وخلق الطبقية السلبية والصراع الاجتماعي وزيادة الفقر (Karem et al,2022,161).

خامساً: النمو الاقتصادي:

١- **مفهوم النمو الاقتصادي**: يتمثل بمجموع الجهود الملموسة سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية في المجتمع، وهو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحسين مستوى معيشة الأفراد، ووفقا لاختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصاديين، عرفه بعضهم على أنه توسيع الناتج الحقيقي أو توسيع نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وهو بذلك يخفف من عبء نقص الموارد(Hamad et al,2022,484)، وعرف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه تعبير إيجابي عن مستوى إنتاج السلع والخدمات في بلد ما خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويقاس نسبة النمو مقارنة بالناتج المحلي إجمالي (Al-Mousawi & Al-Ghalib,2023,3) .

٢- **أنواع النمو الاقتصادي:** هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي: (Hamad et al,2022,485)

أ- النمو العفوي أو الطبيعي: يحدث هذ النوع من النمو بشكل عفوي عن طريقة الحرية الاقتصادية، والذي يتطلب مرونة كبيرة في البنية الاقتصادية حتى تتفاعل المتغيرات الاقتصادية في البلد الذي يحدث فيه النمو بشكل تلقائي دون الاعتماد على خطط اقتصادية، وقد اتبعت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا النوع من النمو منذ الثورة الصناعية.

ب- النمو العابر أو غير المستقر: يحدث نتيجة عوامل طارئة مؤقتة، وعادة ما تكون عوامل خارجية، إذ أنها سرعان ما تختفي عندما يتم القضاء على هذه العوامل، لأن هذا النمو يتم في ظل بنيات اجتماعية وثقافية جامدة، مما يجعله غير قادر على إحداث العديد من التأثيرات المضاعفة والمتسارعة، أو يؤدي إلى إدامة ظاهرة النمو بالتنمية، وهو الأمر السائد في معظم الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

ت- النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما أنها ترتبط بفعالية التنفيذ.

ث- النمو الموسع: يحدث هذا النوع عندما ينمو الدخل بنفس معدل نمو السكان أي يعادله.

ج- النمو المكثف: يتحقق عندما ينمو الدخل أكثر من نمو السكان، وبالتالي الدخل الفردي سيرتفع.

المبحث الثالث
الجانب القياسي للبحث

تم الحصول على بيانات البحث الخاصة بأدوات السياسة المالية (الايرادات الضريبية، الانفاق العام، والدين العام) للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي وبالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ودائرة الدين العام قسم الدين الخارجي. وتم الاعتماد على برمجية تحليل السلاسل الزمنية والتحليل الاقتصادي القياسي Eviews-12 لتقدير النموذج القياسي وإيجاد قيم المقاييس والاختبارات الإحصائية المرتبطة بها.

أولاً: صياغة نموذج البحث:

يعرض الجدول (١) وصفاً لمتغيرات البحث، إضافةً إلى أنواع تأثيراتها المتوقعة عند تقدير النموذج.

جدول (١): وصف متغيرات البحث

المتغيرات	الوصف	وحدة القياس	نوع المتغير	نوع التأثير
GDP	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة Gross Domestic Product	مليون دينار	تابع	
TRE	الإيرادات الضريبية Tax Revenues	مليون دينار	مستقل	طردي
PEX	النفقات العامة Public Expenditures	مليون دينار	مستقل	عكسي
PDE	الدين العام Public Debt	مليون دينار	مستقل	طردي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

يبين نموذج البحث أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل دالة لأدوات السياسة المالية (الايرادات الضريبية، الانفاق العام، والدين العام)، واعتماداً على ترميز متغيرات الدراسة الواردة بالجدول (١) فإنه يمكن التعبير عن نموذج البحث كما يلي:

$$GDP_t = f(TRE_t, PEX_t, PDE_t) + U_{6,t} \quad (1)$$

إذ أن $t = 1,2, \ldots, 33$ تعبر عن تسلسل سنوات مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، وأن: U عبارة عن متغيرات الخطأ في النموذج أو ما يعرف بمتغير الضوضاء البيضاء، والذي يشترط أن تكون قيمه مستقلة وذات توزيع طبيعي وتباين متجانس. ويشمل جميع المتغيرات العشوائية غير المقاسة والتي تؤثر في معدل التضخم.

ثانياً: اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

يعرض الجدول (٢) نتائج اختبار Philips Perron لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال المدة (١٩٩٠-2022).

جدول (٢): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variables	Level		First Difference		Integration Degree
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
GDP	0.0384$^{n.s}$	-4.2433**	-8.8251***	-8.5608***	I(1)
	(0.955)	(0.011)	(0.000)	(0.000)	
	(0.526)	(0.605)	(0.000)	(0.000)	
TRE	-0.9927$^{n.s}$	-2.9557$^{n.s}$	-10.5286***	-11.1898***	I(1)
	(0.744)	(0.160)	(0.000)	(0.000)	
PEX	-0.2100$^{n.s}$	-2.5915$^{n.s}$	-6.6964***	-6.6984***	I(1)
	(0.927)	(0.286)	(0.000)	(0.000)	
PDE	-2.0377$^{n.s}$	-1.9604$^{n.s}$	-4.4662***	-4.4190***	I(1)
	(0.270)	(0.600)	(0.001)	(0.007)	
القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value					
***, **, *** significant at levels 10%, 5% and 1% respectively**					
n.s not significant					

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرمجية **Eviews-12**

يلاحظ من نتائج الجدول (٢) أن القيم الاحتمالية لاختبار (PP) للسلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة في حالتي المقطع (Intercept) والاتجاه والمقطع (Intercept & Trend) معاً وعند المستوى (Level) كانت أكبر من مستوى المعنوية (٥٪) فهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة، بالتالي فإنها غير مستقرة بالمستوى ولذلك فإن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر أي I(0)، وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم. ولكن عند حساب الفرق الأول لكل متغير وإعادة اختبار (PP) تبين أن القيم الاحتمالية للاختبار ولجميع المتغيرات وفي الحالتين (المقطع، والاتجاه مع المقطع) كانت أقل من مستوى المعنوية (١٪)، وبذلك فإن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات أصبحت خالية من جذر الوحدة وبالتالي فإنه مستقرة عند الفرق الأول، أي أن درجة تكامل كل متغير هي الواحد أي I (1). وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم. وبذلك يتحقق شرط تقدير نماذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموّزع غير الخطي (NARDL) والذي ينص على أن جميع المتغيرات الداخلة بالنموذج يجب أن تكون إما مستقرة بالمستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج منهما (Narayan, 2005, 1981).

ثالثاً: تحديد رتبة فجوة التباطؤ الزمني المثلى:

يعرض الجدول (٣) قيم معايير المعلومات لاختيار فجوة التباطؤ الزمني المثلى لنموذج الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات السياسة المالية للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) وفقاً لمتجه الانحدار الذاتي (VAR).

جدول (٣): تحديد رتبة فجوة التباطؤ المثلى لنموذج الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات السياسة المالية وفقاً لتحليل (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3552.573	NA	9.70e+97	245.4878	245.8178	245.5911
1	-3371.935	261.6128	1.23e+94	236.4093	239.0496	237.2362
2	-3313.359	56.55647	1.24e+94	235.7489	240.6994	237.2993
3	-3059.900	122.3595*	1.14e+89*	221.6483*	228.9091*	223.9223*

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يلاحظ من الجدول (٣) أن أفضل رتبة لفجوة التباطؤ لنموذج الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات السياسة المالية هي ثلاثة حسب جميع معايير المعلومات أي عند الزمن(t-3). ولتأكيد مدى ملائمة رتبة فجوة التباطؤ الزمني الثالثة لمتغيرات النموذج يتم رسم الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي كما في الشكل (١) أن جميع الجذور وعددها (١٤) جذراً كانت قيمها المطلقة أقل من الواحد، وهذا يؤكد رتبة فجوة التباطؤ المثلى للنموذج، فضلاً عن صلاحية النموذج وثبات هيكليته وخلوه من مشكلة عدم ثبات التباين في أخطاء النموذج نتيجة اعتماد فجوة التباطؤ الزمني المثلى الثالثة.

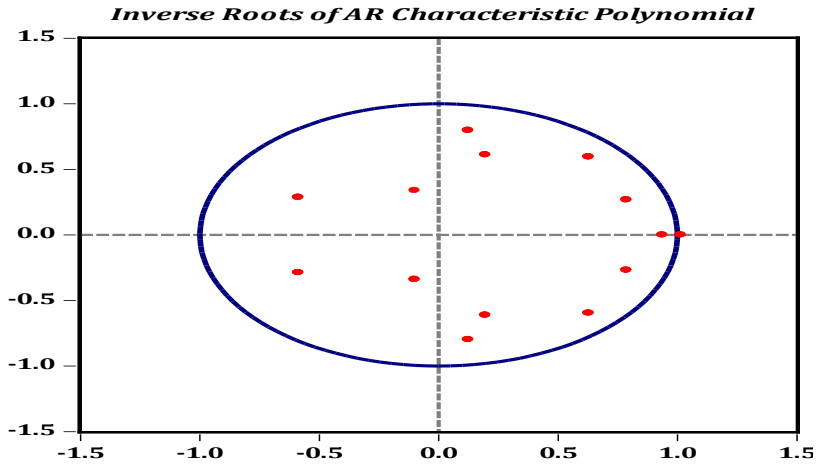

شكل (١): الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي من الرتبة الثالثة لمتغيرات نموذج الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات السياسة المالية

المصدر: مخرجات البرمجية **Eviews-12**

رابعاً: اختبار التكامل المشترك:

يعرض الجدول (٤) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياسة المالية بتغيراتها الموجبة وتغيراتها السالبة وبين الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار الحدود. إذ يتبين من الجدول أن قيمة(F) البالغة (40.7734) هي أكبر من الحد الأعلى للتكامل(I(1 عند جميع مستويات المعنوية، أي أن معاملات العلاقة طويلة الأجل لكل من الارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية غير متساوية ولا تساوي الصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل بين متغيرات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٤): نتائج اختبار التكامل المشترك بين الارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية وبين الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test
Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signi. F	I(0)	I(1)
F-statistic	٤٠,٧٧٣٤**	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

خامساً: تقدير وتحليل العلاقة طويلة الأجل:

يعرض الجدول (٥) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج NARDL (3,3,3,3,3,3,3,3) الذي يبين أثر الارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

جدول (٥) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج NARDL (3,3,3,3,3,3,3,3) للناتج المحلي الإجمالي والارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية

NARDL Long Run Form
Dependent Variable: GDP_t
Selected Model: NARDL(3,3,3,3,3,3,3,3)
Sample: ١٩٩٠ 2022

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRE_t^+	35.11661	1.775354	19.7800*	0.032
TRE_t^-	174.6910	6.195712	28.1954*	0.022
PEX_t^+	3.753037	0.132608	28.3017*	0.022
PEX_t^-	-1.736035	0.089459	-19.4059*	0.032
PDE_t^+	0.325378	0.002830	114.993**	0.005

PDE_t^-	0.723105	0.029778	24.2830*	0.026
R-squared	0.999908		F-Stat.	402.387*
Adjusted R-squared	0.997423		Sig. (F-Stat)	0.039
* significant at 5% level n.s not significant				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يتضح من الجدول (٥) أن العلاقة المقدرة في الأجل الطويل للنموذج NARDL(3,3,3,3,3,3,3) هي:

$$\Delta \hat{GPD}_t = 35.117TRE_t^+ + 174.691TRE_t^- + 3.753\,PEX_t^+ - 1.736PEX_t^- + 0.325PDE_t^+ + 0.723PDE_t^- \quad (2)$$

اعتماداً على القيمة الاحتمالية لاختبار (t) والتي هي أقل من مستوى المعنوية (٥٪)، فإن للارتفاعات وللانخفاضات في جميع متغيرات السياسة المالية تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وعلى النحو الآتي:

- **الإيرادات الضريبية (TRE_t):** للارتفاعات في الإيرادات الضريبية (TRE_t^+) تأثير معنوي طردي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فعند (TRE_t^+) بمليون دينار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة (GDP) في الأجل الطويل بـ(٣٥,١١٧) مليون دينار بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية في النموذج. أما فيما يتعلق بالانخفاضات في الإيرادات الضريبية(TRE_t^-)، فتبين أن لها أيضاً تأثير معنوي طردي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فعندما تتناقص (TRE_t^-)،بمليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض (GDP) بـ (١٧٤,٦٩١) مليون دينار في الأجل الطويل. وتتفق هذه النتيجة من النظرية الاقتصادية التي تبين بأن زيادة الإيرادات الضريبية تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر القنوات الآتية:

١. **تحسين البنية الأساسية والتعليم:** في الأجل الطويل، إذا استخدمت الحكومة الإيرادات الضريبية المتزايدة للاستثمار في السلع العامة مثل البنية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية والبحث، فإن هذا من شأنه أن يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

٢. **تنمية رأس المال البشري:** يمكن أن تؤدي الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم والتدريب إلى زيادة مهارة القوى العاملة، وتعزيز الإبداع وتحسين التقدم التكنولوجي، وهما المحركان الرئيسيان لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

٣. **الاستدامة المالية:** في الأجل الطويل، يمكن للبلد الذي يتمتع بإيرادات ضريبية مستدامة إدارة ديونه العامة بشكل أفضل وتجنب التمويل المفرط بالعجز من خلال الحفاظ على ميزانية متوازنة والاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، يمكن للحكومة المساعدة في خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة تعزز النمو الاقتصادي.

٤. **الصحة المالية والثقة:** تعمل الإيرادات الضريبية المستدامة أيضاً على تحسين ثقة المستثمرين في اقتصاد البلاد، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، ويدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (الخزرجي وكليب، ٢٠٢٣، ٤٧).

- **النفقات العامة (PEX_t):** للارتفاعات في النفقات العامة (PEX_t^+) تأثير معنوي طردي عند مستوى معنوية (٥٪) على (GDP) في الأجل الطويل، فعند زيادة الارتفاعات في النفقات العامة بمليون دينار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة (GDP) في الأجل الطويل بـ(٣,٧٥٣) مليون دينار بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية في النموذج. ويمكن بيان الأثر الطردي للنفقات العامة على (GDP)من خلال الآتي:

١. تعزز النفقات العامة على البنية الأساسية (الطرق والجسور والطاقة وشبكات الاتصالات) إنتاجية الاقتصاد من خلال تحسين كفاءة النقل والاتصالات والوصول إلى الأسواق، ويخلق هذا تأثيراً إيجابياً على جانب العرض من شأنه أن يعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

٢. تؤدي النفقات العامة على رأس المال المادي، مثل المباني والآلات، إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحتمل بمرور الوقت.

٣. تعمل الاستثمارات في البنية التحتية العامة على تقليل التكاليف بالنسبة للشركات، مما يسمح لها بالعمل بكفاءة أكبر، مما يزيد من الإنتاجية الإجمالية والناتج الاقتصادي على المدى الطويل.

٤. تؤدي النفقات العامة على التعليم والرعاية الصحية إلى قوة عاملة أكثر مهارة وصحة على المدى الطويل. يمكن للسكان المتعلمين والأصحاء المساهمة بشكل أكثر فعالية في النمو الاقتصادي، وزيادة إنتاجية العمالة وتشجيع الابتكار.

٥. تعمل الاستثمارات في رأس المال البشري على زيادة قدرة الاقتصاد على الابتكار وتبني التقنيات الجديدة وزيادة الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي المستدام على المدى الطويل.

بينما للانخفاضات في النفقات العامة (PEX_t^-) تأثير معنوي عكسي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فعند تناقص الانخفاضات في النفقات العامة بـمليون دينار، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة (GDP) في الأجل الطويل بـ(١,٧٣٦) مليون دينار بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية في النموذج. فبينما الإنفاق العام يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي، فإنه يجب أن يكون مستداماً في الأجل الطويل. إذا أدت النفقات العامة إلى عجز مفرط وديون عامة دون عوائد كافية على الاستثمار، فقد يواجه الاقتصاد قيوداً مالية في المستقبل. وقد يؤدي هذا إلى زيادة الضرائب أو تدابير التقشف، والتي قد تؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، وتؤيد هذه النتيجة دراسة (الدوري و محمود، ٢٠٢٣، ٥١٥).

● **الدين العام (PDE_t):** للارتفاعات في الدين العام (PDE_t^+) تأثير معنوي طردي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فعند زيادة الارتفاعات في الدين العام بمليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع (GDP) في الأجل الطويل بـ(٠,٣٢٥) مليون دينار بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية في النموذج. وكذلك فإن للانخفاضات في الدين العام (PDE_t^-) تأثير معنوي طردي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فعند تناقص الانخفاضات في الدين العام بمليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى تراجع (GDP) في الأجل الطويل بـ(٠,٧٢٣) مليون دينار بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية في النموذج. وتتمثل هذه العلاقة الطردية بين الدين العام و(GDP) في استخدام الدين العام للاستثمارات الإنتاجية (مثل البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا)، فيمكن أن يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. كما يمكن أن يؤدي الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وتنمية المهارات إلى قوة عاملة أكثر إنتاجية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت من خلال زيادة الناتج والكفاءة في الاقتصاد.

سادساً: معادلة تصحيح الخطأ(ECM): معادلة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل ستكون:

$$EC_t = GDP_t - 35.117TRE_t^+ - 174.691TRE_t^- - 3.753\,PEX_t^+ + 1.736PEX_t^- - 0.325PDE_t^+ - 0.723PDE_t^- \quad (3)$$

ويعرض الجدول(٦) نتائج تقدير معامل نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

جدول (٦): معامل نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات السياسة المالية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT_{t-1}	-1.830158	0.040945	-44.6978**	0.014
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

تؤكد نتائج الجدول(٦) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين (GDP) وبين الارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية، إذ ظهر معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند(١٪) إذ تقدر قيمته بـ(-1.830158) وهو يشير إلى مقدار التغير في معدل (GDP) نتيجة انحراف الصدمات الموجبة والسالبة في متغيرات السياسة المالية في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منها، وفي كل سنة سيتم تصحيح ما نسبته (183%) من هذا الانحراف بالتالي فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي سوف يستغرق ما يقارب النصف سنة ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار الصدمات في متغيرات السياسة المالية لأن $0.5\ year \cong 0.55 = \frac{1}{1.830158}$.

سابعاً: اختبار عدم التماثل في الأجل الطويل:

لاختبار اختلاف تأثير التغيرات الموجبة عن تأثير التغيرات السالبة لكل متغيرات السياسة المالية على (GDP) في الأجل الطويل تم استخدام اختبار والد Wald، إذ كانت نتائجه كما في الجدول (٧).

جدول (٧): اختبار عدم التماثل لتأثير متغيرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل

Test Statistic	ΔTRE_{t-i}^+ & ΔTRE_{t-i}^-		ΔPEX_{t-i}^+ & ΔPEX_{t-i}^-		ΔPDE_{t-i}^+ & ΔPDE_{t-i}^-	
	Value	Prob.	Value	Prob.	Value	Prob.
t-statistic	-5.0842$^{n.s}$	0.123	4.6651$^{n.s}$	0.134	-2.6270$^{n.s}$	0.231
F-statistic	25.849 $^{n.s}$	0.123	21.763$^{n.s}$	0.134	6.9014$^{n.s}$	0.231
n.s.: not significant						

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يتبين من الجدول (٧)، واستناداً للقيم الاحتمالية للإحصاءات (F , t) والتي هي أكبر من مستوى المعنوية (٥٪)، فإن ليس هناك اختلاف معنوي بين الارتفاعات والانخفاضات الحاصلة في متغيرات السياسة المالية في تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، ويشير ذلك إلى أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي لمتغيرات السياسة المالية ستكون خطية في الأجل الطويل.

ثامناً: تقدير وتحليل العلاقة قصيرة الأجل:

يعرض الجدول (٧) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج NARDL (3,3,3,3,3,3,3) الذي يبين أثر متغيرات السياسة المالية والمالية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق في الأجل القصير.

جدول (٧): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج NARDL (3,3,3,3,3,3,3) للناتج المحلي الإجمالي والارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية

NARDL Short Run Form
Dependent Variable: ΔGDP_t
Selected Model: NARDL(3,٣,٣,٣,٣,٣,٣)
Sample: ١٩٩٠ 20٢٢

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47074073	1687646.	0.0000**	0.000
ΔGDP_{t-1}	1.858175	0.037708	49.2774*	0.012
ΔGDP_{t-2}	1.361535	0.060389	22.5460*	0.028
ΔTRE_t^+	-23.94458	0.824302	-29.0483*	0.021
ΔTRE_{t-1}^+	-46.92025	1.087624	-43.1401*	0.014
ΔTRE_{t-2}^+	-12.07547	0.791450	-15.2573*	0.041
ΔTRE_t^-	85.02083	1.815437	46.8321*	0.013
ΔTRE_{t-1}^-	-156.3335	3.847422	-40.6333*	0.015
ΔTRE_{t-2}^-	-83.41294	2.707743	-30.8053*	0.020
ΔPEX_t^+	3.966033	0.067058	59.1436*	0.010
ΔPEX_{t-1}^+	-0.657738	0.040879	-16.0896*	0.039
ΔPEX_{t-2}^+	-0.417245	0.059618	-6.9986$^{n.s}$	0.090
ΔPEX_t^-	-1.678787	0.056042	-29.9556*	0.021
ΔPEX_{t-1}^-	-0.971054	0.037889	-25.6291*	0.024
ΔPEX_{t-2}^-	-2.347742	0.066598	-35.2523*	0.018
ΔPDE_t^+	0.053971	0.018297	2.9497$^{n.s}$	0.208
ΔPDE_{t-1}^+	-0.202338	0.019702	-10.269$^{n.s}$	0.061
ΔPDE_{t-2}^+	0.027810	0.017901	1.5535$^{n.s}$	0.364
ΔPDE_t^-	0.509304	0.019636	25.9378*	0.024
ΔPDE_{t-1}^-	-0.340624	0.014728	-23.1280*	0.027
ΔPDE_{t-2}^-	-0.430064	0.010840	-39.6752*	0.016
R-squared	0.998555		F-Stat.	230.348**
Adjusted R-squared	0.994220		Sig. (F-Stat)	0.000

*** , ** significant at levels 5% & 1% respectively**
ns not significant

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

إذ يتبين من نتائج الجدول أن العلاقة قصيرة الأجل ستكون:

$$\Delta\widehat{GDP}_t = 47074073 + 1.858\Delta GDP_{t-1} + 1.361\Delta GDP_{t-2} - 23.944\,\Delta TRE_t^+ - 46.920\,\Delta TRE_{t-1}^+ - 12.075\Delta TRE_{t-2}^+ + 85.021\Delta TRE_t^- - 156.333\Delta TRE_{t-1}^- - 83.413\Delta TRE_{t-2}^- + 3.966\Delta PEX_t^+ - 0.658\,\Delta PEX_{t-1}^+ - 0.417\,\Delta PEX_{t-2}^+ - 1.679\Delta PEX_t^- - 0.971\,\Delta PEX_{t-1}^- - 2.348\,\Delta PEX_{t-2}^- + 0.054\Delta PDE_t^+ - 2.02\Delta PDE_{t-1}^+ + 0.028\Delta PDE_{t-2}^+ + 0.509\Delta PDE_t^- - 0.341\Delta PDE_{t-1}^- - 0.430\Delta PDE_{t-2}^- \quad (4)$$

كما يتبين ما يلي:

- **الإيرادات الضريبية (TRE_t):** هناك تأثير معنوي عكسي للارتفاعات في الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. وكذلك تأثيرها عكسياً في السنتين الماضيتين. بينما كان تأثير الانخفاضات في الإيرادات الضريبية طردياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. فعند زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الضرائب الأعلى أو تحسين تحصيل الضرائب، يمكن للحكومة زيادة إنفاقها على السلع والخدمات والاستثمارات العامة. هذا الإنفاق سيحفز الطلب الكلي في الاقتصاد

ويمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي. وينطبق هذا بشكل خاص إذا استثمرت الحكومة في مشاريع البنية الأساسية أو الخدمات الاجتماعية أو قدمت حافزاً مباشراً للمستهلكين والشركات. أما تأثير الانخفاضات في الإيرادات الضريبية في السنتين الماضيتين فقد كان عكسياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

- **النفقات العامة (PEX_t) :** هناك تأثير معنوي طردي للارتفاعات في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية من خلال:

١. في الأجل القصير، تعمل النفقات العامة على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد بشكل مباشر. فعندما تنفق الحكومة على السلع والخدمات (مثل مشاريع البنية الأساسية أو الدفاع أو التعليم أو الرعاية الصحية)، فإنها تزيد بشكل مباشر من الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج والعمالة.

٢. الإنفاق العام له تأثير مضاعف، وهذا يعني أن الدولار الواحد الذي تنفقه الحكومة يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرها أكثر من دولار واحد في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

٣. يمكن أن تؤدي النفقات العامة، وخاصة على المشاريع الكبرى أو البرامج الممولة من الحكومة (مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الاجتماعية)، إلى خلق فرص عمل، مما يقلل من البطالة ويزيد الدخل.

٤. إذا زاد الإنفاق العام كثيراً بالنسبة للقدرة الإنتاجية للاقتصاد، فقد يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية. على سبيل المثال، إذا زادت الحكومة إنفاقها بسرعة خلال فترة من النشاط الاقتصادي المرتفع أو ما يقرب من التشغيل الكامل، فقد يتسبب هذا في ارتفاع درجة حرارة الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (التضخم) وتقليل القدرة الشرائية للمستهلكين، مما قد يعوض جزئياً عن التأثيرات الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين أن هناك تأثير معنوي عكسي للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي الأجل القصير، وعكسياً أيضاً في السنتين الماضيتين.

- **الدين العام (PDE_t):** ليس هناك تأثير معنوي للارتفاعات في الدين العام على (GDP) في الأجل القصير. وكذلك ليس لها تأثير معنوي في السنتين الماضيتين. بينما كان تأثير الانخفاضات في الدين العام هو طردياً على (GDP) في الأجل القصير، وهذا ناتج من أن تمويل الدين العام إذا تم عن طريق الاقتراض من الأسواق المحلية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الائتمان، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض والاستثمار بالنسبة للشركات في القطاع الخاص. وهذا ما يُعرف باسم تأثير الإزاحة، والذي قد يشكل عائقاً أمام نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد يؤدي هذا إلى إبطاء النمو الاقتصادي في الأمد القريب أو تقليل فعالية تدابير التحفيز إذا كانت استجابة القطاع الخاص أضعف من المتوقع. فضلاً عن أنه في بعض الحالات، قد يؤدي إدراك ارتفاع الدين العام إلى انخفاض ثقة المستثمرين. إذا كان المستثمرون يخشون أن تتخلف الدولة عن سداد ديونها أو أن مستويات ديونها غير مستدامة، فقد يطالبون بأسعار فائدة أعلى للتعويض عن المخاطر. يمكن أن يؤدي هذا إلى تقليل استثمارات القطاع الخاص، والتي قد تعوض المكاسب قصيرة الأجل من الإنفاق الحكومي. وكان تأثير الانخفاضات في الدين العام في السنتين الماضيتين عكسياً على (GDP) في الأجل القصير.

- تعتبر العلاقة قصيرة الأجل معنوية إحصائياً، أي أن الارتفاعات والانخفاضات في جميع متغيرات السياسة المالية تؤثر معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. إضافة إلى ذلك فإن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية جداً، إذ أن (٩٩٪) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير سببها الناتج المحلي الإجمالي والارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية في السنتين الماضيتين.

تاسعاً: اختبار عدم التماثل في الأجل القصير:

لاختبار اختلاف تأثير الارتفاعات عن تأثير الانخفاضات لكل متغير من متغيرات السياسة المالية على (GDP) في الأجل القصير تم استخدام اختبار والدWald، إذ كانت نتائجه كما في الجدول (٨).

جدول (٨): اختبار عدم التماثل لتأثير متغيرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير

Test Statistic	ΔTRE^{+}_{t-i} & ΔTRE^{-}_{t-i}		ΔPEX^{+}_{t-i} & ΔPEX^{-}_{t-i}		ΔPDE^{+}_{t-i} & ΔPDE^{-}_{t-i}	
	i=0,1,2		i=0,1,2		i=0,1,2	
	Value	Prob.	Value	Prob.	Value	Prob.
t-statistic	3.5183$^{n.s}$	0.176	2.5701$^{n.s}$	0.236	0.8136$^{n.s}$	0.565
F-statistic	12.378$^{n.s}$	0.176	6.6057$^{n.s}$	0.236	0.6620$^{n.s}$	0.565
ns: not significant						

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يتبين من الجدول (٨) عدم وجود اختلاف معنوي بين الارتفاعات والانخفاضات الحاصلة في متغيرات السياسة المالية في تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، بالتالي فإن استجابة الناتج المحلي الإجمالي لمتغيرات السياسة المالية ستكون خطية في الأجل القصير.

عاشراً: المضاعفات الديناميكية:

يوضح الشكل (٢) الآثار الديناميكية للتقلبات في متغيرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، التي يمكن تفسيرها كما يأتي:

الإيرادات الضريبية: يؤيد الشكل (٢) فرضية التماثل في تأثير الارتفاعات والانخفاضات في الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير. وأن الانخفاضات في الإيرادات الضريبية أكثر تأثيراً من الارتفاعات على الناتج المحلي الإجمالي. عند حدوث صدمة موجبة في الإيرادات الضريبية فإن يؤدي ذلك إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (١٦٠) مليون دينار لغاية السنة السابعة، تليها فترة انخفاضات لغاية السنة الحادية عشر بمتوسط (٢٦٠) مليون دينار، تليها ارتفاع بنحو (٨٣٠) مليون دينار في السنة الثانية عشر، يليها ارتفاع آخر بمقدار (١,٥٦٢) مليون دينار في السنة الثالثة عشر، ثم ارتفاع تالي في السنة الرابعة عشر بنحو (١,٢٩٣) مليون دينار، ثم يكون هناك انخفاض كبير في السنة الخامسة عشر بمقدار (٥١٣) مليون دينار. أما سلوك دالة الناتج المحلي الإجمالي جراء عند حدوث صدمة سالبة في الإيرادات الضريبية فتكون مخالفة تماماً للصورة السابقة، فعند حدوث صدمة سالبة في الإيرادات الضريبية فإن يؤدي ذلك إلى انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (٣١٣) مليون دينار لغاية السنة السابعة، تليها فترة ارتفاعات لغاية السنة العاشرة بمتوسط (٤١٥) مليون دينار، تليها انخفاض قوي بنحو(٣,٤٦٩) مليون دينار في السنة الثانية عشر، يليها انخفاض آخر بمقدار(٢,٥٨٥) مليون دينار في السنة الثالثة عشر، ثم تبدأ فترة الارتفاعات بنحو(٢,٨٤٩) مليون دينار في السنة الرابعة عشر، ثم يبلغ الناتج أقصى ارتفاع له في السنة الخامسة عشر بنحو(٧,٢٥٤) مليون دينار.

النفقات العامة: يبين الشكل (٢) أن سلوك المنحنيين المعبرين عن آثار الصدمات الموجبة والسالبة في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي يؤيد العلاقة المتماثلة في الأجلين الطويل والقصير. وأن الانخفاضات في النفقات العامة أكثر تأثيراً من الارتفاعات على الناتج المحلي الإجمالي. عند حدوث صدمة موجبة في النفقات العامة فإن يؤدي ذلك إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (١٢) مليون دينار لغاية السنة السادسة، تليها فترة انخفاضات لغاية السنة العاشرة بمتوسط (٢٥) مليون دينار، تليها ارتفاع بنحو (٦٥) مليون دينار في السنة الثالثة عشر، ثم يكون هناك انخفاض كبير في السنة الرابعة عشر بمقدار (١٩٨) مليون دينار، ثم يكون هناك انخفاض كبير آخر في السنة الخامسة عشر بمقدار (٣٠٣) مليون دينار. بينما عند حدوث صدمة سالبة في النفقات العامة فإن يؤدي ذلك إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (١٠) مليون دينار لغاية السنة السادسة، تليها فترة انخفاضات لغاية السنة العاشرة بمتوسط (٢٥) مليون دينار، ثم تبدأ فترة الارتفاعات ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي أقصاه بنحو (٨٢) مليون دينار في السنة الرابعة عشر، ثم أقصى انخفاض في السنة الخامسة عشر بنحو (٢٣٤) مليون دينار.

الدين العام: إن صورة مضاعفات الآثار التراكمية الديناميكية لتقلبات الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي لا تختلف كثيراً عن تقلبات الإيرادات الضريبية سوى أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي تكون أضعف لتقلبات الدين العام. فالشكل (٢) فرضية التماثل في تأثير الارتفاعات والانخفاضات في الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير. وأن الانخفاضات في الدين أكثر تأثيراً من الارتفاعات على الناتج المحلي الإجمالي. فعند حدوث صدمة موجبة في الدين العام فإن يؤدي ذلك إلى ارتفاع طفيف جداً في الناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى مليون دينار لغاية السنة السادسة، تليها فترة انخفاضات لغاية السنة العاشرة لا تتعدى (٢) مليون دينار، تليها فترة ارتفاعات من السنة الحادية عشر لغاية السنة الرابعة عشر، حينها حصل أقصى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٠) مليون دينار، ثم يحصل أدنى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الخامسة عشر بنحو (١٩) مليون دينار. أما عند حدوث صدمة سالبة في الدين العام فإن يؤدي ذلك إلى انخفاض طفيف في الناتج بمتوسط (٢) مليون دينار لغاية السنة السابعة، تليها فترة ارتفاعات لغاية السنة التاسعة بمتوسط (٢) مليون دينار، تليها انخفاض قوي بنحو (٥) مليون دينار في السنة العاشرة، يليها انخفاض آخر بمقدار (١٢) مليون دينار في السنة الحادية عشر، ثم يبلغ الناتج المحلي الإجمالي أقصى ارتفاع له في السنة الخامسة عشر بنحو (٤٠) مليون دينار.

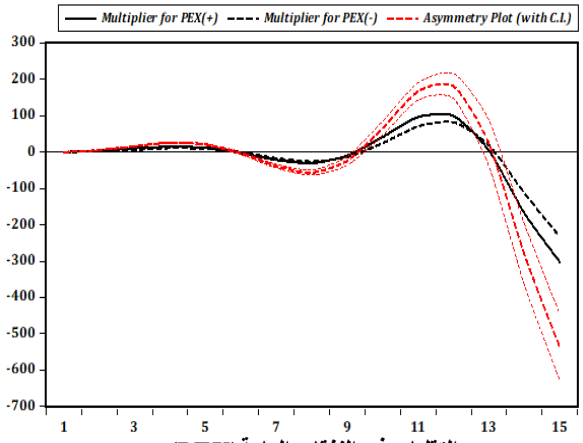

التقلبات في النفقات العامة(PEX)

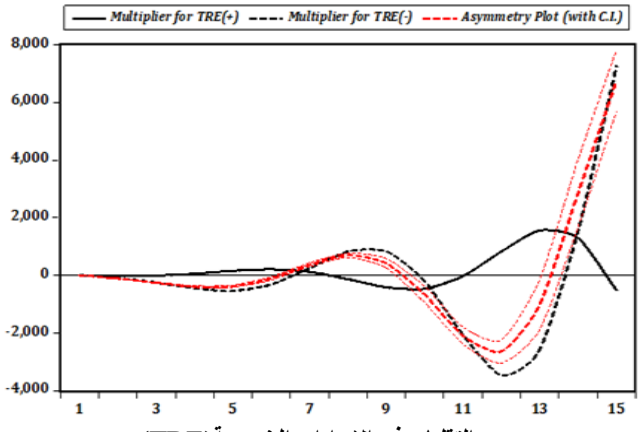

التقلبات في الإيرادات الضريبية(TRE)

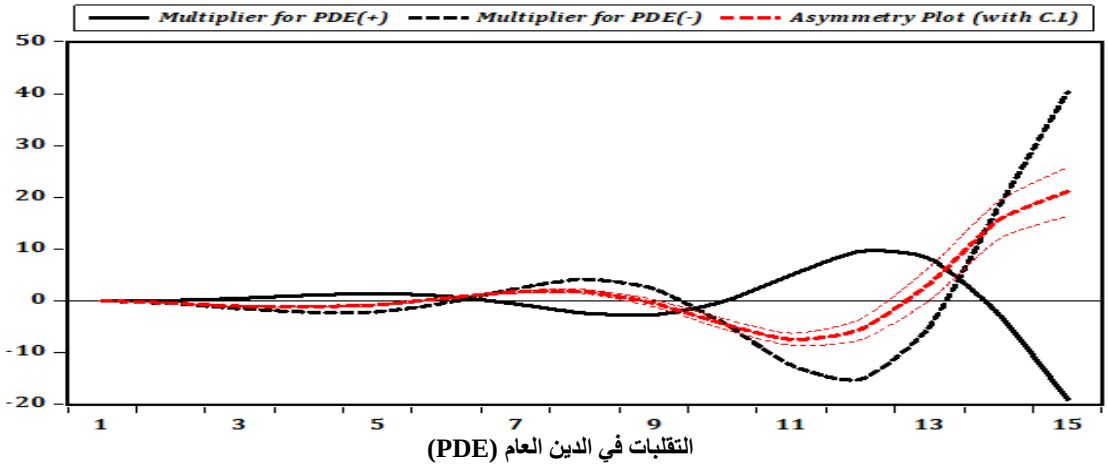

التقلبات في الدين العام (PDE)

الشكل (٢): تقدير مضاعفات الآثار التراكمية الديناميكية لتقلبات أدوات السياسة المالية على معدل البطالة

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

أحدى عشر: الاختبارات التشخيصية للنموذج:

يظهر الجدول (٩) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي المقدر NARDL (3,3,3,3,3,3,3,3).

الجدول (٩): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الناتج المحلي الإجمالي والسياسة المالية NARDL (3,3,3,3,3,3,3,3)

Test		Statistic	Value	Prob.
Normality	Jarque-Bera	Jarque-Bera	2.6355$^{n.s}$	0.268
Autocorrelation Breusch-Godfrey		F-Statistic	1.٩٢٢٩$^{n.s}$	0.32٦
		Chi-Square	1.٩٢٧٨$^{n.s}$	0.2٠١
Heteroskedasticity ARCH		F-statistic	3.9985$^{n.s}$	0.056
		Chi-Square	3.7321$^{n.s}$	0.053
Model's Stability Ramsey-Reset		t-Statistic	1.6020$^{n.s}$	0.250
		F-Statistic	2.5665$^{n.s}$	0.250
n.s not significant				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

يتبين من الجدول (٩) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت (٠,٢٦٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٥٪)، وهذا يشير إلى أن البواقي أو الأخطاء المتولدة من النموذج القياسي NARDL (3,3,3,3,3,3,3,3) تتوزع طبيعياً بمتوسط قريب جداً إلى (٠,٠٠٠) وانحراف معياري (2626753). كما يوضح الجدول السابق أن بواقي النموذج مستقلة بعضها عن البعض الآخر استناداً إلى اختباري Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي إذ كانت قيمهما الاحتمالية على التوالي (٠,٣٢٦ و ٠,٢٠١) وهما أكبر من (٥٪). فضلاً عن تجانس تباين البواقي من خلال اختباري ARCH اللذين كانت قيمها الاحتمالية على التوالي (٠,٠٥٦ و ٠,٠٥٣) وهما أكبر من (٥٪). كما أتسم النموذج بالثبات الهيكلي في

شكل الدالة اعتماداً على نتائج اختباري Ramsey-Reset اللذين كانت قيمها الاحتمالية على التوالي (٠,٢٥٠ و ٠,٢٥٠) وهما أكبر من (٥٪).
إضافة إلى ذلك فقد شهد النموذج استقراراً هيكلياً في معاملات الأجلين الطويل والقصير من خلال رسم الدالتين CUSUM و CUSUM of Squares كما في الشكل(٣).
إذ يتضح من الشكلين أن جميع قيم الدالتين واقعة ضمن (٩٥٪) فترة ثقة ولا يوجد خروج عن الفترة في أي سنة من سنوات الدراسة، بالتالي فإن النموذج NARDL(3,3,3,3,3,3,3) ثابت على كامل المدة الزمنية ولا وجود لانقطاعات هيكلية، ويمكن القول أن هناك انسجام وتناسق في النموذج بين نتائج الأجلين الطويل والقصير.

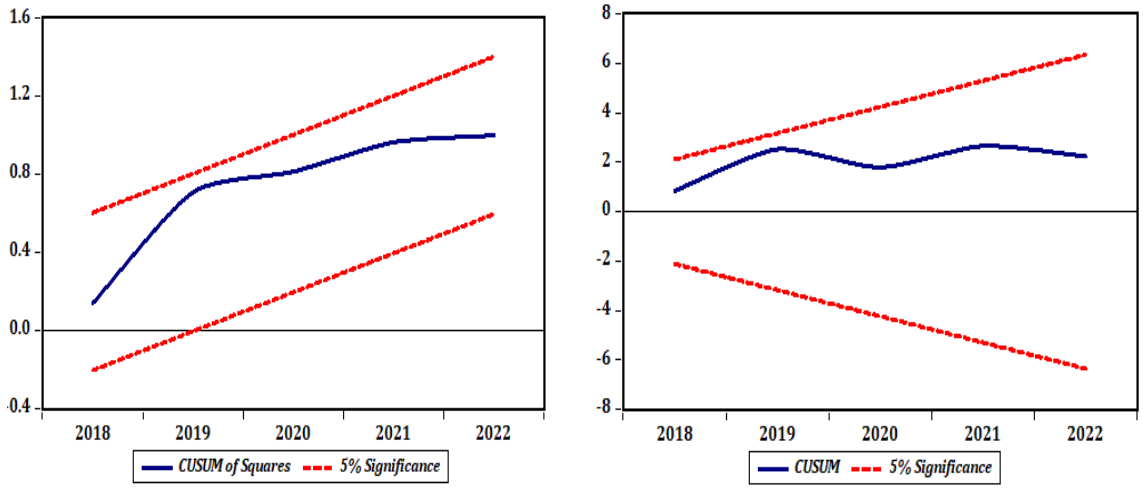

شكل (٣) : دالتي CUSUM و CUSUM of Squares لبواقي نموذج البطالة والسياسة المالية NARDL(2,2,2,1,3,3,2)

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

أثنا عشر: جودة النموذج:

تأسيساً على ما تقدم، فإن النموذج القياسي المقدر NARDL(3,3,3,3,3,3,3) الذي يمثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الارتفاعات والانخفاضات في متغيرات السياسة المالية للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) في الأجلين الطويل والقصير كان معنوياً، وأن القدرة التفسيرية له تجاوزت (٩٩٪)، كما أن النموذج لا يعاني من أية مشكلة من مشاكل النماذج القياسية، فضلاً عن كونه ثابتاً ومستقراً خلال مدة الدراسة، بالتالي فإنه يمثل هذه العلاقة خير تمثيل ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدثها متغيرات السياسة المالية في معدل الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً، كما يظهر ذلك الشكل البياني (٤) الذي يوضح مدى التقارب الكبير جداً بين القيم الفعلية لمعدل الناتج المحلي الإجمالي (المنحنى ذو اللون الأحمر) وبين القيم المتنبأ بها من خلال النموذج NARDL(3,3,3,3,3,3,3) (المنحنى ذو اللون الأخضر)، إضافة إلى قيم الأخطاء أو البواقي (المنحنى ذو اللون الأزرق) إذ كان مدى هذه الأخطاء للناتج المحلي الإجمالي ضيق جداً يتراوح بين (-1,800,000) و (1,020,000) مليون دينار.

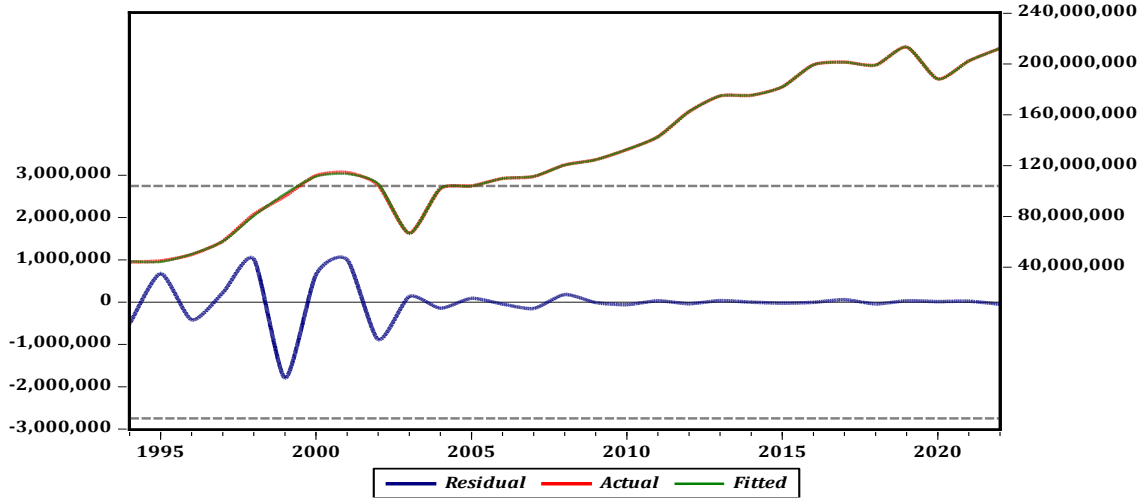

شكل (٤): قيم معدل الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) الفعلية والمتنبأ بها من خلال النموذج القياسي المقدر NARDL (3,3,3,3,3,3,3)

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12

ثلاثة عشر- تجزئة تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول (١٠) نسبة تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي من قبل صدماته الخاصة والصدمات في متغيرات السياسة المالية.

جدول (١٠): تجزئة تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي كدالة لمتغيرات السياسة المالية

Year	$S.E.$	GDP_t	TRE_t^+	TRE_t^-	PEX_t^+	PEX_t^-	PDE_t^+	PDE_t^-
1	13226018	100.00	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	16588078	85.077	0.4012	0.8714	9.6471	0.1232	2.3188	1.5604
3	18183718	74.258	0.3590	5.6164	8.4406	0.1988	8.4286	2.6976
4	18841938	69.175	0.3429	7.1177	7.8876	0.1864	11.847	3.4427
5	19508975	64.532	1.0483	9.6736	8.6505	0.2171	12.616	3.2614
6	20178655	60.872	2.9962	10.261	8.8606	0.3985	12.956	3.6537
7	21194999	56.008	7.3377	10.467	8.3242	0.9854	12.821	4.0548
8	22300891	51.268	10.878	10.808	7.7455	2.2848	12.881	4.1325
9	23161694	47.717	12.561	11.275	7.3432	4.0115	12.900	4.1905
10	23837830	45.085	12.844	11.976	7.0929	5.7542	12.924	4.3211

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12

يلاحظ من الجدول السابق أنه في السنة الأولى فإن الخطأ المعياري (S.E) للتنبؤ يساوي (١٣٢٢٦٠١٨)، ثم يتزايد مع مرور كل سنة ليصل إلى(٢٣٨٣٧٨٣٠) في السنة العاشرة. في الأجل القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن (٨٥,٠٨٪) من تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي تعود إلى صدماته الخاصة، في حين أن (TRE_t^+) تساهم بحوالي (٠,٤٠٪)، و(TRE_t^-) تسهم بـ(٠,٨٧٪)، و(PEX_t^+) تسهم بـ(٩,٦٥٪)، و(PEX_t^-) تسهم بـ(٠,١٢٪) و(PDE_t^+) تسهم بـ(٢,٣٢٪)، و(PDE_t^-) تسهم بـ(١,٥٦٪) في تفسير تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.

أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية)، فقد انخفضت نسبة تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي في الصدمات الخاصة به إلى (٦٤,٥٣٪)، وارتفعت نسبة مساهمة (TRE_t^+) في تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي إلى (١,٠٥٪)، وارتفعت نسبة مساهمة (TRE_t^-) إلى (٩,٦٧٪)، وانخفضت نسبة مساهمة (PEX_t^+) إلى (٨,٦٥٪)، وارتفعت نسبة مساهمة (PEX_t^-) إلى (٠,٢٢٪)، وارتفعت نسبة مساهمة (PDE_t^+) إلى (١٢,٦٢٪)، كما ارتفعت نسبة مساهمة (PDE_t^-) إلى (٣,٢٦٪). بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية)، فقد انخفضت نسبة تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي في الصدمات الخاصة به إلى (٤٥,٠٨٪)، وارتفعت نسبة مساهمة (TRE_t^+) في تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي إلى (١٢,٨٤٪)، وارتفعت نسبة مساهمة (TRE_t^-) إلى (١١,٩٨٪)، وانخفضت نسبة مساهمة (PEX_t^+) إلى (٧,٠٩٪)، وارتفعت نسبة مساهمة(PEX_t^-) إلى(٥,٧٥٪)، وارتفعت نسبة مساهمة(PDE_t^+) إلى (١٢,٩٢٪)، كما ارتفعت نسبة مساهمة(PDE_t^-) إلى (٤,٣٢٪).

كما يلاحظ من نتائج الجدول (١٠) أن هناك ثبات واستقرار في نسب مساهمة متغيرات السياسة المالية في تفسير تباين الخطأ الخاص بالناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كما يلاحظ أن الارتفاعات في الدين العام (PDE_t^+) هو أهم المتغيرات مساهمةً في تفسير تباين الخطأ الخاص بالناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، يليه متغير الارتفاعات في الإيرادات الضريبية(TRE_t^+)، ثم متغير الانخفاضات في الإيرادات الضريبية(TRE_t^-) بالتالي فإن حصول أي صدمة في هذه المتغيرات سيؤثر كثيراً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. يوضح الشكل (٣-٣١) نسب مساهمة متغيرات السياسة المالية في تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي في العراق لمدة (١٠) سنوات باستخدام طريقة تشولسكي Cholesky.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١- ملاءمة نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموّزع غير الخطية لتمثيل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في العراق وبين كل من أدوات السياسة المالية الممثلة ب-(الإيرادات الضريبية، النفقات العامة، والدين العام)، وذلك في الأجلين الطويل والقصير، إذ كان لهذه النموذج قدرة تفسيرية عالية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن تجاوزه لكافة الاختبارات التشخيصية.
٢- لأدوات السياسة المالية دوراً هاماً في تأثيراتها على (GDP) وذلك في الأجلين الطويل والقصير.
٣- تُعد الإيرادات الضريبية أكثر أدوات السياسة المالية المؤثرة إيجابياً على (GDP) في الأجلين الطويل والقصير، فعند زيادة الإيرادات الضريبية تعمل على زيادة (GDP) من خلال تحسين البنية الأساسية والتعليم وتنمية رأس المال البشري والاستدامة

المالية والصحة المالية والثقة.

٤- تعتبر النفقات العامة ثاني أهم أدوات السياسة المالية المؤثرة إيجابياً على (GDP) في الأجلين الطويل والقصير، إذ أن زيادة النفقات العامة خاصة على مشاريع البنية التحتية التي تحسن من كفاءة الإنتاج المحلي وتؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي. أما في الأجل القصير، للنفقات العامة تأثيراً إيجابياً على (GDP) فيكمن في أن زيادة النفقات العامة على البنية الأساسية (الطرق والجسور والطاقة وشبكات الاتصالات) يمكن أن يزيد من إنتاجية الاقتصاد من خلال تحسين كفاءة النقل والاتصالات والوصول إلى الأسواق. وتعمل الاستثمارات في رأس المال البشري على زيادة قدرة الاقتصاد على الابتكار وتبني التقنيات الجديدة وزيادة الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في نمو (GDP) المستدام على المدى الطويل. ويمكن للإنفاق الحكومي على البحث والتطوير أن يخلق الأساس للتقدم التكنولوجي والابتكار، وهما محركان أساسيان للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٥- تأثير الدين العام على (GDP) يكون إيجابياً من خلال استخدام الدين العام للاستثمارات الإنتاجية (مثل البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا)، فيمكن أن يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

٦- وجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية (الإيرادات الضريبية، النفقات العامة، الدين العام) و(GDP) في العراق. وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية و(GDP). إذ يحصل اختلال في(GDP) نتيجة لانحرافات أدوات السياسة المالية في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل، فعند حدوث اختلال في ا(GDP) ، يمكن تصحيحه بنسبة (١٨٣٪) في كل سنة، بمعنى أن (GDP) سيعود إلى وضعه الطبيعي بعد نصف سنة تقريباً.

٧- تعتبر الزيادات في الدين العام هي الأداة الوحيدة من أدوات السياسة المالية التي تؤثر على التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي في العراق، وبالتالي فإن حصول أي صدمة في الدين العام سيؤثر كثيراً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع القاعدة الإنتاجية (زراعة وصناعة وتجارة وسياحة)، ويقوم بدعمها السياستين معاً، لتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دور في عملية التنمية الاقتصادية مما سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الاقتصادية.

٢- العمل على زيادة مصداقية كلتا السياستين المالية والنقدية وذلك من خلال الزيادة في فاعلية الجهاز المركزي للإحصاء في جمع وتحليل البيانات بشكل أكثر تفصيل ودقة وبالتالي الإعلان عن قرارات اقتصادية سليمة وهو ما يقلل من مشكلة إعادة النظر المستمرة في القرارات المعلنة الذي يفقد كلا من الحكومة والبنك المركزي مصداقيتهما.

٣- ضرورة تجنب تذبذبات الدخل النفطي والاحتفاظ بالفوائض المالية في صناديق سيادية تساهم في تخفيض اعباء الديون مما يسهم بالحفاظ على حقوق الاجيال المستقبلية بدلاً من التوجه إلى الدين العام في كل سنة مالية يحدث فيها عجز، إذ أصبح التوجه إلى الدين العام أحد أهم الحلول المالية لسد عجز الموازنة وهذا بفضل السماح بالاقتراض من دون ضوابط وقيود.

٤- اعداد دراسات جدوى اقتصادية قبل الشروع بأخذ أي قرض خارجي إلا في الحالات الضرورية القصوى(الكوارث الطبيعة والحروب والازمات الاقتصادية المفاجئة) إذ من الضروري الابتعاد عن هذه القروض ان كان ذلك ممكناً والتوجه إلى الاقتراض الداخلي قدر المستطاع، لما للقروض الخارجية من آثار سلبية على اقتصاد البلد وسيادته بسبب البنود والشروط التي تمليها الدول أو المنظمات الدولية الدائنة بما فيها وضع سياسات قد تمثل تدخلا في استقلالية القرار سياسياً واقتصادياً كفرض إجراءات تؤثر على طبقات واسعة من المجتمع مثل رفع الدعم وتعويم العملة.

٥- مكافحة الفساد المالي والإداري ومعالجة وتجنب الهدر في المال العام، مما يؤدي إلى توفير فائض في الأموال يجنبنا اللجوء إلى الاقتراض.

٦- ضرورة العمل على إعادة هيكلة النفقات العامة وتبني سياسات تضع في أولوياتها التوسع في حجم النفقات الاستثمارية والحد من النفقات الجارية(الاستهلاكية) لدوره المهم في توسيع الطاقات الإنتاجية ومعالجه مشكلات للاقتصاد العراقي، من خلال سحب اليد العاملة العاطلة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما تسهم في النمو والتنمية الاقتصادية.

٧- فرض ضرائب وقيود كمركية على السلع المستوردة والتي يمكن انتاجها محلياً من أجل دعم المنتج المحلي ويكون حافزاً لزيادة الانتاج وتطويره.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية:

أ- التقارير والنشرات:

١- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث للسنوات (١٩٩٠-٢٠٢٢).

٢- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام الخارجي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

ب- البحوث والدوريات:

١- الخزرجي، رياض محمد وكليب، أنمار غالب (٢٠٢٣)، "قياس وتحليل أثر الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٩)، العدد (٦٤).

٢- الدوري، علي أحمد ومحمود، مثنى معيوف (٢٠٢٣)، "أثر بعض أدوات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٩)، العدد (٦٤).

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

A- Reports and Publications:
1- Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletin, Department of Statistics and Research for the years (1990-2022).
2- Ministry of Finance, Public Debt Department, External Public Debt Division for the period (1990-2022).

B- Research and Periodicals:
1- Al-Khazraji, Riyad Muhammad, and Kalib, Anmar Ghaleb (2023), "Measuring and Analyzing the Impact of Tax Revenues on Gross Domestic Product in Iraq for the Period (2004-2021)", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (19), Issue.(٦٤)
2- Al-Douri, Ali Ahmed, and Mahmoud, Muthanna Mayouf (2023), "The Impact of Some Fiscal Policy Instruments on Iraq's Gross Domestic Product for the Period (2004-2021)", Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (19), Issu(64).

ثالثاً: المصادر الاجنبية:

Research and Periodicals:

1- Abida, Montej, & Salman, Rafid Hammood,(2023), The Impact of Fiscal Policy on the Gross Domestic Product as One of the Indicators of Economic Development in Iraq Between 2004-2020, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol. No. 13, Issue No. II, Apr-Jun.
2- Al-Asadi, Yousef Ali Abd, & Al-Battat, Zahraa Hayder Abd Al-Jabar, (2022), analysis of the trends of fiscal policy and its monetary effects in the Iraqi economy for the period 2003-2020, World Economics & Finance Bulletin (WEFB), Vol. 15.
3- AlJeburi, Fouad Abd Ul-Mohsen, (2023), The Impact of Borrowing Costs on Economic Growth Rates and Achieving Sustainable Development in Iraq, Proceedings of the Iraqi Academics Syndicate 3rd International Conference on Arts and Humanities Sciences Iraqi Academic Syndicate, Baghdad- Iraq.
4- Al-Mousawi, Zaid Farid Sahib, & Al-Ghalibi, Kareem Salim Hussein, (2023), analysis of the relationship between crude oil prices and economic performance indicators in Iraq for the period (2004-2021), russian law journal, volume xi ,issue 12s .
5- Al-Tamimi, Sami Obaid Mohammed & Attieh, Shahd Hassoun Radhi, (2022), Measuring the effect of Money Supply on Economic Growth in Iraq Using a Methodology (ARDL) for the (2003-2020), Mathematical Statistician and Engineering Applications, Vol 71, No 4
6- Hamad, Khalaf Mohamed, & Al-Majma'I, Hassan Zaidan Khalaf,& Abdullah, Mohammed kamil,(2022), The Impact of Public Spending (Expenditures) on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2019, Journal of Business and Management studies, al-kindi center for research and development, issn.
7- Hasan, Dhargham Fadhil, & Kadhim, Fadhil Abbas, (2022), The role fiscal policy's tools in diversifying the gross domestic product in Iraq for the period (2004-2020), Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, QJAE, Volume 24, Issue 3.
8- Hassan, Khalil Ghazi, & Sadala, Gnin Mohammad Salih, (2022), Measuring the impact of some fiscal policy variables on the balance of payments in Iraq for the period (2004-2021), World Economics & Finance Bulletin (WEFB), Vol. 16, November.
9- Kammoun, Nazi, & Jabbar, Mugdad Arkan, (2023), Measuring the Relationship Between Economic Variables and The General Budget Deficit in Iraq for the Period Between 2004-2020, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, Vol13, no. II.
10- Karem, Langa Esmael, & Bayz, Hakar Abubakir, & Darwesh, Mahabad Ghafur, & Ali, Diary Jalal, (2022), Impact of Monetary and financial policeson the performance of commercial banks in Iraq - BBAC banks and Kurdistan International bank, The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimaniya, Volume (6), Issue (1).
11- Makarova, Nadezhda, & Zubko, Ekaterina, & Bestuzheva, Larisa, & Chusov, Ivan, & Surkova, Viktoria, (2016), Institutional Tool of Financial Policy: Contractual Policy, European Research Studies Volume XIX, Issue 2.
12- Narayan, P.K. (2005). "The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests". Applied Economics, 37(17).
13- Salih, Adnan Mnati,(2021), Iraqi Economy Prominent Problems -Intellectual Vision for the Solutions and Processing, International Journal of Trend in Research and Development, Volume 8(2).
14- Shibeb, Mohammed Abdul karrem kamil,(2023), Fiscal policy and the private sector and the relationship between them Iraq as a model for the period (2003-2017), Journal of Economics, Finance and Management Studies, Volume 6 Issue 1 .

الملحق (١) البيانات السنوية لأدوات السياسة المالية و(GDP) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

Year	*TRE*	*PEX*	*PDE*	*GDP*
1990	915	14,179	123,590	68,262,987
1991	411	17,497	466,473	24,542,491
1992	578	32,883	1,033,590	32,541,432
1993	1,300	68,954	3,797,635	42,398,176
1994	3,436	199,442	24,876,622	44,032,428
1995	13,641	690,784	98,199,778	44,965,725
1996	29,699	542,542	74,960,756	49,921,523
1997	72,264	605,802	101,901,506	60,523,824
1998	129,081	920,501	121,837,707	81,620,672
1999	229,548	1,033,552	160,436,319	95,971,435
2000	328,113	1,498,700	170,366,587	112,208,512
2001	460,896	2,079,727	185,314,885	114,487,494
2002	593,678	2,518,285	204,670,884	104,822,921
2003	349	4,901,960	219,860,784	66,720,098
2004	159,644	32,117,491	180,285,172	101,845,262
2005	495,282	26,375,175	16,717,078	103,973,180
2006	591,229	38,806,679	13,347,233	109,843,735
2007	1,228,336	39,031,232	13,049,105	111,455,813
2008	985,837	59,403,375	11,647,103	120,626,517
2009	3,334,809	55,589,721	15,910,395	124,702,848
2010	1,532,438	70,134,201	76,813,646	132,687,029
2011	1,783,593	78,757,667	80,722,189	142,700,217
2012	2,633,357	105,139,575	77,699,019	162,587,533
2013	2,876,856	119,127,556	76,597,359	174,990,175
2014	1,885,127	112,192,126	79,139,279	175,335,400
2015	2,015,010	70,417,515	86,603,192	182,051,373
2016	3,861,896	73,571,003	125,547,461	199,476,600
2017	6,298,272	75,490,115	81,128,506	201,528,216
2018	5,686,211	80,873,189	47,426,099	199,129,299
2019	4,014,531	111,723,523	71,098,198	213,528,484
٢٠٢٠	4,718,189	76,082,443	95,648,279	188,112,266
٢٠٢١	4,536,242	102,849,659	106,910,254	202,468,282
٢٠٢٢	3,911,397	116,959,582	102,474,217	212,408,657

TRE الإيرادات الضريبية (مليون دينار) **GDP** الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)

X PE النفقات العامة (مليون دينار) **PDE** الدين العام (مليون دينار)